

Distr.: General
24 April 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة الجمهورية العربية السورية، أتشرف بأن أحيل طيه رسالتين متطابقتين
مؤرختين ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن
(انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على وجه السرعة بوصفها
وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميلاد عطية

وزير مستشار

القائم بالأعمال المؤقت



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ والموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والانكليزية]

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أنقل إليكم ملاحظات الجمهورية
العربية السورية حول التقرير الثالث المتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
(S/2006/248):

تجاوز ممثل الأمين العام في تقريره الولاية التي نص عليها القرار ١٥٥٩ حيث ركز في
غالبية الفقرات على موضوع التبادل الدبلوماسي وتحديد الحدود وأن لذلك أثراً مهماً في
احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي اللبنانية. وقد أكدت سورية وتؤكد احترامها
الكامل لسيادة واستقلال لبنان، وأن عدم إقامة السفارات بين البلدين هو موضوع سيادي
ويمكن الاتفاق عليه عندما تكون البيئة التي تخيم على العلاقات بين البلدين تسمح بذلك.

من المؤسف أن هذا التقرير يعود إلى قضايا تم الانتهاء منها في مراحل سابقة مثل
الادعاء من عدم التأكد من انسحاب الاستخبارات السورية. وتود سورية أن تؤكد أنها
سحبت كل قواتها ومعداتها وجهازها الأمني من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

يشير مبعوث الأمين العام في الفقرة ١٢ أن الفترة الماضية اتسمت بالتوتر في
العلاقات بين سورية ولبنان ونعتقد أن ذلك أبعد ما يكون عن الواقع لأن هذا التوتر تصطنعه
بعض الأطراف على الساحة اللبنانية للإساءة إلى العلاقات بين البلدين والشعبين، ولا يمكن
اعتبار ذلك إلا انحيازاً لطرف لبناني ضد أطراف أخرى.

إن ما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٨٠ من دعوة سورية إلى اتخاذ إجراءات لضبط
حدودها قد تجاوزته الإجراءات التي اتخذتها سورية لضبط الحدود مع لبنان ومنع التسلل
والتهريب من وإلى سورية، بدليل شهادة المبعوث الخاص في التقرير عن توقف جميع عمليات
تهريب الأسلحة منذ شهر شباط/فبراير وحتى اليوم.

لم يتناول التقرير بشكل مفصل عمليات تهريب الأسلحة عن طريق البحر والموجهة إلى بعض الأطراف السياسية في لبنان استناداً إلى تصريحات جهات سياسية لبنانية فضلاً عما نُشر في الصحف اللبنانية حول هذا الموضوع.

من المستغرب أن يتناول التقرير استمرار الخرق الإسرائيلي لسيادة واستقلال لبنان في فقرة واحدة على الرغم من أن الانتهاكات الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية لسيادة واستقلال والسلامة الإقليمية للبنان هي التي تشكل عامل التوتر وعدم الاستقرار فيه.

تناول التقرير في العديد من الفقرات وبشكل انتقائي الحوار الوطني اللبناني. وفي الوقت الذي تود فيه سورية تأكيد دعمها لهذا الحوار بين الأشقاء اللبنانيين وتمنياتها بنجاحه لما فيه مصلحة الشعب اللبناني، فإنها تعتقد أنه يجب أن تترك كافة المواضيع كي يتم الاتفاق عليها فيما بين الأطراف السياسية في لبنان.

ترحب سورية بما ورد في الجزء الثاني من الفقرة ٨٩ من التقرير حول التزام الأمين العام بتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن والتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، آملي أن يتقدم الأمين العام بخطوات مفصلة لكيفية تنفيذ هذه القرارات بنفس الحماس الذي يتحرك فيه المجلس لتنفيذ قرارات محددة صادرة عنه.

تؤكد سورية أن دعم المجتمع الدولي لجهود الشعب اللبناني لتعزيز وحدته والحفاظ على سيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لضمان مستقبل لبنان، وأن دفع بعض أطراف مجلس الأمن لاعتماد قرارات أو بيانات جديدة لا يؤدي إلى تهدئة الحالة في لبنان والمنطقة بل يفاقم من حالة عدم الاستقرار والتوتر.

وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة المتطابقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.